المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

الدورُ الاستراتيجيُّ للاستيطان الإسرائيليِّ في القدس والضفة الغربيَّة وتأثيره على حلِّ الدولتين [1]

أجود عايد أحمد عودة
باحث العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
dr.ajwadodeh@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/8/24، وتم قبوله للنشر في 2023/9/5.

الملخص

هدفت الدِّراسة للتعرُّف على الدور الاستراتيجيّ الذي لعبه الاستيطانُ واستطاعت إسرائيل من خلاله خلقَ تغيُّراتٍ على أرض الواقع حالت دون التطبيق الفعليّ على الأرض لمشروع حلِّ الدولتين، حيث إنَّ إسرائيل وظَّفت الاستيطان لسلب كلِّ المُكوِّنات والسِّمات الأساسيَّة التي يجب أنْ تتوافرَ في الدولة الفلسطينيَّة، وذلك عن طريق الزحف المدروس والمُمنهج على أراضي حدود عام 1967 آخذةً الحجج الأمنيَّة والعسكريَّة الذريعة الأولى للتوسُّع والسيطرة على الأرض. لقد أثَّر الاستيطان على التواصُل الجغرافيّ لوحدة الأراضي الفلسطينيَّة في الضفة الغربيَّة من خلال تخلُّل الكتل والبُؤَر الاستيطانيَّة للتجمُّعات السكنيَّة، وربط هذه البُؤَر والكُتل الاستيطانيَّة في شبكة مُواصلاتٍ لربطها مع بعضها البعض، وذلك على حساب الأراضي الفلسطينيَّة والموارد الطبيعيَّة الموجودة بها، الأمرُ الذي يؤثِّر سلبًا على التعداد الديمغرافيّ للمُستوطنين في الضفة الغربيَّة الآخذ بالازدياد إلى جانب عدد المُستوطنات، الأمر الذي ينزع حقَّ السِّيادة للفلسطينيّين على أراضيهم. وقد **توصَّلت الدِّراسة للعديد من التوصيات، أبرزها:** تفعيلُ دور الإعلام الدوليّ والعربيّ والفلسطينيّ في فضح مُمارسات الكيان الإسرائيليّ عبر التركيز على الأحداث المُتعلِّقة بالاستيطان مَهْمَا صَغُر شأنها؛ وذلك من أجل جعلها قضيَّةَ رأي عامٍّ، وتبيان مدى خطورة الاستيطان على إقامة الدولة الفلسطينيَّة، مُضاعفة تعزيز صمود الفلسطينيّين المقدسيّين؛ وذلك بتقديم الدعم الماديّ والماليّ لهم من خلال تفعيل صندوق القدس وإنشاء المشاريع الاستثماريَّة للمُستثمرين الفلسطينيّين والعرب في مدينة القدس وما حولها أيضًا حتى تتوقَّفَ إسرائيلُ عن إكمال مُخطَّط تهويد مدينة القدس.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان – حل الدولتين –إقامة الدولة الفلسطينية – مخطط تهويد القدس.

Abstract:

The study aimed to identify the strategic role played by the settlement, through which Israel was able to create changes on the ground that prevented the actual implementation of the two-state solution project on the ground, as Israel employed settlements to curse all the basic components and features that must be available in the

Palestinian state, and that is through encroachment. The studied and systematic approach on the lands of the 1967 borders took the security and military arguments as the first pretext for the expansion and control of the land, the impact of the settlement on the geographical contiguity of the unity of the Palestinian lands in the West Bank through the permeation of the settlement blocks and outposts of the residential communities and linking these fallows and settlement blocs in a transportation network to connect them with each other This is at the expense of the Palestinian lands and the natural resources in them Which negatively affects the demographic census of settlers in the West Bank, along with the increase in the number of settlements, which takes away the right of sovereignty for the Palestinians on their lands. **The study reached several recommendations, most notably:** Activating the role of the international, Arab and Palestinian media in exposing the practices of the Israeli entity by focusing on settlement-related events In order to make it an issue of public opinion and to demonstrate the danger of settlement to the establishment of the Palestinian state, double strengthening the steadfastness of the Palestinians of Jerusalem by providing them with material and financial support through activating the Jerusalem Fund and establishing investment projects for Palestinian and Arab investors in and around Jerusalem as well until Israel stops completing the plan to Judaize the city of Jerusalem.

Keywords: Settlement - the two-state solution - the establishment of the Palestinian state - the plan to Judaize Jerusalem.

مقدِّمة

منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيليّ عام 1948 على ما يُقارب 78% من مساحة أراضي فلسطين التاريخيَّة ظهرت ثلاثُ وحداتٍ جغرافيَّةٍ مُتباينةٍ من ناحية المساحة وغير مُتجانسة من ناحية التواصُل والترابُط، فالوحدة الأولى قامت عليها دولة الكيان الإسرائيليّ، والوحدة الثانية هي مُحافظات الضفة الغربيَّة، والثالثة مُحافظات قطاع غزة، وفي حرب عام 1967 أكملت إسرائيلُ احتلالَ مساحاتٍ واسعةٍ في الضفة الغربيَّة وقطاع غزة (عماد، 2020: 76)، وبهذا تكون إسرائيل قد حقَّقت واقعًا من التمزُّق الجغرافيّ للأرض بالتزامُن مع البَدْء في

عمليَّة الاستيطان المُمنهج والمُخطَّط للتغلغل في أجزاء من الضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة؛ لتفتيت المُخطَّط المدنيّ للضفة الغربيَّة.

ترتَّبت على حرب عام 1967 نتائجُ أدَّت إلى تطوُّرٍ في الفكر الاستيطانيّ الصهيونيّ، فقد برز اتِّجاهان رئيسان للاستيطان، الأول: تغلبُ عليه الاعتباراتُ التاريخيَّة والدينيَّة، والثاني: يربط الاستيطانَ بالأسباب الأمنيَّة والعسكريَّة (حسين، 1989: 47)، وأظهرت آخرُ إحصائيَّاتٍ صادرة عن الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ أنَّ إسرائيل تستغلُّ مساحة 76% من مساحة الضفة الغربيَّة بشكلٍ مُباشرٍ خاصَّةً الأراضي المُصنَّفة (ج) والتي تخضع لسيطرتها بشكلٍ كاملٍ في مجال الأمن والتخطيط والبناء، وبلغت مساحةُ مناطق نفوذ المجالس الإقليميَّة للمُستوطنات الإسرائيليَّة نحو 542 كم مُربع – وتشمل المساحات المُغلقة والمُخصَّصة لتوسيع هذه المُستعمرات – حتى بداية العام 2021 والتي تبلغ نسبتها حوالي 10% من مساحة الضفة الغربيَّة (القدس العربي، 2021).

وعليه؛ تتحدَّث هذه الورقة البحثيَّة عن دور وتأثير الاستيطان على مشروع حلِّ الدولتين – فلسطين وإسرائيل بجانب بعضهما البعض واحدة للفلسطينيّين والثانية للإسرائيليّين – في ظلِّ سياسة الأمر الواقع التي تفرضُها إسرائيل على ما تبقَّى من أراضي الضفة الغربيَّة من خلال السيطرة عليها وإقامة مُستوطناتٍ تحت حُجَجٍ وذرائعَ أمنيَّةٍ وعسكريَّة؛ لتجريد مفهوم الدولة من معناه الفعليّ المُتمثِّل في حقّ السِّيادة على الأرض، وأيضًا الترابط الجغرافي للأرض الذي جزَّأته إسرائيل، وتمضي قدمًا في عمليَّة التقطيع والتجزئة لتحويل المُحافظات والمدن الفلسطينيَّة إلى كانتونات غير مُترابطةٍ وغير مُتصلةٍ جغرافيًّا.

مُشكلة الدِّراسة

تُوظِّف دولة الاحتلال الإسرائيليّ العديدَ من الأدوات على أرض الواقع للحيلولة دون إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ مُكتملة العناصر، ومن بين هذه الأدوات الأكثر تأثيرًا لتحقيق هذا الهدف النشاطُ الاستيطانيُّ وخصوصًا على أراضي حدود الرابع من يونيو عام 1967م، كما أنَّ الحكومات الإسرائيليَّة المُتعاقبة والمُؤسَّسات الإسرائيليَّة الرسميَّة وغير الرسميَّة تقدِّم جميع التسهيلات للأنشطة الاستيطانيَّة؛ لِخَلْق أمرٍ واقعٍ يصعبُ التراجعُ عنه من خلال بناء الكُتل والوحدات الاستيطانيَّة بين المدن والقرى الفلسطينيَّة لقطع الاتِّصال الجغرافيّ بينها؛ سعيًا منها

لضمِّ هذه الكُتل إلى الكيان الإسرائيليّ، كما أنَّ وجود المُستوطنات على أراضي حدود عام 1967 أدَّى إلى تآكل الأرض التي من المُفترض إقامة الدولة الفلسطينيَّة عليها وَفْق الاتِّفاقيَّات والقرارات الدوليَّة، وبهذا تتمثَّل مُشكلة الدِّراسة في تأثير الاستيطان على إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ تتوافر بها شروطُ الدولة الحقيقيَّة على أرض الواقع؛ من وحدة الاتِّصال الجغرافيّ لأراضيها وحقِّ السِّيادة الكاملة والمُطلقة على أراضيها، وعليه ستُحاول هذه الدِّراسة الإجابةَ عن سؤالها الرئيس المُتمثِّل في الآتي: **ما الدورُ الاستراتيجيُّ للاستيطان وتأثيرُه على مشروع حلِّ الدولتين؟**

ويتفرَّع من هذا السؤال الرئيس الأسئلةُ التالية:

أسئلة الدِّراسة

1- كيف تطوَّر الاستيطانُ منذ عام 1967 حتى إعداد الورقة البحثيَّة؟
2- كيف تُوظِّف إسرائيلُ المشاريع الاستيطانيَّة في فَرْض حقائقَ على أرض الواقع؟
3- ما آثارُ التمدُّد الاستيطانيّ على القضايا الرئيسة الفلسطينيَّة مثل القدس والحدود والموارد؟
4- ما الآثارُ الاستراتيجيَّةُ للاستيطان على مشروع حلِّ الدولتين؟

فرضيَّة الدِّراسة

إنَّ استراتيجيَّة التوسُّع الاستيطانيّ الإسرائيليّ في أراضي الضفة الغربيَّة والقدس تقيِّد إمكانيَّة إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ على حدود الرابع من يونيو 1967، وتمنع السِّيادة الفلسطينيَّة على أراضي الدولة المنشودة، إضافةً إلى تآكُل مساحتها ومواردها، خصوصًا في ظلِّ الخطط والبرامج الإسرائيليَّة الرامية إلى ضمِّ المُستوطنات الكبرى في الضفة الغربيَّة، والقدس كعاصمة لدولة إسرائيل.

أهداف الدِّراسة

تهدفُ هذه الورقة البحثيَّة إلى ما يلي:

1- رصد تطوُّرات عمليَّات الاستيطان الإسرائيليّ داخل حدود الرابع من يونيو عام 1967 حتى تاريخ إعداد الورقة البحثيَّة.
2- دراسة المشاريع الإسرائيليَّة السَّاعية إلى توظيف حقائقَ على أرض الواقع.

3- التطرُّق لآثار التمدُّد الاستيطانيّ على القضايا الرئيسة مثل القدس والحدود والموارد.

4- دراسة الآثار الاستراتيجيَّة للاستيطان على حلِّ مشروع حلِّ الدولتين.

أهميَّة الدِّراسة

تتمثَّل أهميَّة الدِّراسة في كلٍّ من:

1) الأهميَّة الأكاديميَّة للدِّراسة

تُقدِّم الورقة البحثيَّة حالةَ المُستوطنات الإسرائيليَّة كحالة دراسةٍ مهمَّةٍ حول السِّياسات التي يعتمدُها الاستعمار لاستكمال تطلُّعاته الاستعماريَّة وتوسيع مجاله الحيويّ، كما أنها تُزوِّد المكتبات العربيَّة ببياناتٍ حول الاستيطان الإسرائيليّ في فلسطين، وتَعْرض وجهة النَّظر الفلسطينيَّة فيما يخصُّ الاستيطان وحل الدولتين.

2) الأهميَّة العمليَّة

تُساعد على فهم القدرات الاستراتيجيَّة للاستيطان، وتُوضِّح مُستقبل حلِّ الدولتين بناءً على المُعطيات الموجودة على أرض الواقع، وتُقدِّم توصياتٍ للمُؤسَّسات الشعبيَّة والرسميَّة لإيجاد استراتيجيَّاتٍ مُضادَّةٍ للسيطرة الإسرائيليَّة على أراضي 1967.

المنهج

تعتمدُ الورقة البحثيَّة على المنهجين التاليين:

أولًا: المنهج التاريخي: لمُناسبته طبيعة الدِّراسة التي تتحدَّث عن الدور الاستراتيجيّ للاستيطان الذي يلعبُ دورًا بارزًا في التأثير على حلِّ الدولتين، حيث وظَّفت إسرائيلُ منذ نشأتها الاستيطانَ كأداةٍ لابتلاع الأراضي الفلسطينيَّة، وازدادت وتيرته بعد حرب عام 1967، وعليه يُفيدنا المنهج التاريخيُّ بالاستناد للأحداث التاريخيَّة وتتبُّع إقامة المُستوطنات؛ لكي نتمكَّنَ من فهم الحاضر وتوقُّع مُستقبل مشروع حلِّ الدولتين على ضوء فهم الجذور التاريخيَّة لدوافع الاستيطان منذ عام 1967.

ثانيًا: المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ: تعتمد الدِّراسة أيضًا على المنهج الوصفيّ التحليليّ لوصف ظاهرة الاستيطان وتحليلها لمعرفة تأثيرها على حلِّ الدولتين، حيث يقوم هذا المنهجُ على

الوصف الدقيق للظاهرة، وكذلك على تحليل الظواهر بتفكيكها إلى عناصرَ يسهلُ دراستها بدقة؛ لمعرفة الروابط بينها.

الدِّراسات السَّابقة

أولًا: دراسة (النحاس، 2020) بعنوان: إسرائيل ومُخطَّطات الضمّ – التفاصيل والأهداف.

تتناول دراسةُ النحاس دوافعَ الضمّ الإسرائيليَّة، إذ إنَّ إسرائيل تتمسَّك بِحُجَجها الأمنيَّة لضمّ الأغوار الفلسطينيَّة، إضافةً إلى امتلاكها مُخطَّطات ضمٍّ لِمَا يصل إلى 68% من أراضي الضفة الغربيَّة، ويعكس الخطابُ الأمنيُّ الإسرائيليُّ افتقار إسرائيل لابتكار مُبرِّراتٍ استراتيجيَّةٍ وسياسيَّةٍ للضَّمّ، ومع ذلك تأتي مُبرِّراتها بالتزامُن مع مُعارضةٍ من داخل المُؤسَّسة الأمنيَّة ذاتها لخطط الضَّمّ. تطوَّر خطاب الضَّمّ بعد عام 1967، وتمَّ التشبُّث بالمُراجعات الأمنيَّة المُبرِّرة له، وبذلك فإنَّ عمليات الضمّ تضمَّنت على أرض الواقع سياساتٍ وقراراتٍ لتقليص وجود الفلسطينيّين في كافة المناطق المُراد ضمُّها، من خلال منع البناء، ومنع التنمية، إضافةً إلى جعل الفلسطينيّين وتحويلهم إلى عمال مُشاركين في اقتصاد المُستوطنات.

ثانيًا: دراسة (الحنيطي، 2020) بعنوان: قرى القدس: التنمية الرماديَّة وخُطط الضَّمّ.

هدفت الدِّراسة إلى تسليط الضوء على المُخطَّطات التي وضعتها إدارةُ الرئيس الأمريكيّ السَّابق دونالد ترامب لمدينة القدس وتطبيقها من جانبٍ واحد، وتبيّن الدِّراسة وضوحَ التصوُّر الإسرائيليّ لحدود مدينة القدس بالارتكاز على استبعاد وجود حلٍّ سياسيٍّ على المدى القريب، وهو ما يُعطي لإسرائيل وقتًا لتطبيق سياساتها في المدينة بالاستناد إلى الحقائق الموجودة على أرض الواقع.

تُفيد دراسة الحنيطي من جهةٍ أخرى في التعرُّف على التصوُّرات التي وضعتها إسرائيلُ لمدينة القدس تحديدًا فيما يتعلَّقُ بالواقع الديمغرافيّ، وتُبيّن الدِّراسة السِّياساتِ والإجراءاتِ الإسرائيليَّة العنصريَّة التي تضعها وتنفِّذها ضدَّ الفلسطينيّين والتي تحدُّ من التنمية الفلسطينيَّة للقدس. كذلك فإنَّ الدِّراسة تُوضِّح أهميَّة مجموعةٍ من القرى والبلدات المقدسيَّة وفقًا

للتصوُّر الإسرائيليّ؛ لضمان السيطرة على مزيدٍ من المساحات واستبعاد السكان الفلسطينيّين بأكبر قدرٍ مُمكنٍ بما يخدمُ فكرة الضَّمّ وتغيير الميزان الديمغرافيّ لصالح التفوُّق الإسرائيليّ.

ثالثًا: دراسة (الشوبكي وآخرون، 2020) بعنوان: إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوَّة وحدودها.

تتناول دراسة الشوبكي وزملائه الدورَ الرئيسَ الذي منحته إسرائيلُ للاستيطان والمُتمثِّل في تشكيل الأمة اليهوديَّة، وقد استندت إسرائيلُ إلى نظريَّة المجال الحيويّ والتي تَعتبر أنَّ إسرائيل كائنٌ ينمو ويتمدَّد في مُحيطه بما يُؤدّي إلى توسيع حدود الدولة دون إهمال طبيعة الأراضي المُمتد إليها، إضافةً إلى ذلك ترى إسرائيل أنَّ هناك ضرورةً أمنيَّةً وسياسيَّةً تُبرِّر سعيها إلى ضمّ المُستوطنات أو جزء منها، وتُبيّن الدِّراسة أنَّ إسرائيل في تمدُّدها هذا تضعُ بشكلٍ واضحٍ مُحدّدات لإقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ على حدود الرابع من يونيو عام 1967.

تتقارب هذه الدِّراسة مع دراستنا الحاليَّة من ناحية تطرُّقها لموضوعي الحدود والاستيطان وتأثيرهما على مشروع إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ على حدود الرابع من يونيو، مع ذلك وضع بعضُ الباحثين في دراساتهم التي يعرضها الكتاب افتراضاتٍ تتبنَّى فكرة أنه يصعبُ على إسرائيل تجاوزُ مُعضلتها الجيوبوليتيكيَّة، قد لا تتوافقُ هذه الافتراضات مع الحقائق التي فرضتها أحوالُ واتِّجاهات العلاقات السِّياسيَّة والدبلوماسيَّة لإسرائيل، وكذلك سياساتها التي تتخذُها لمُواجهة وتخطِّي مُعضلة إسرائيل الجيوبولوتيكيَّة.

رابعًا: دراسة (السلعوس، 2018) بعنوان: إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينيَّة.

سعت الدِّراسة إلى التعرُّف على النتائج المُترتِّبة على مشروع حلِّ الدولتين وتداعياته وتأثيرها على خيارات الفلسطينيّين في ظلِّ رفض إسرائيل وتعنُّتها تجاه حلِّ الدولتين، وتتأتَّى الاستفادة من دراسة السلعوس من كونها تُشدِّد على أنَّ الشروط الأساسيَّة لاستكمال عمليَّة التسوية والمُفاوضات هي التمسُّك بالثوابت الوطنيَّة الفلسطينيَّة وإنهاء الاستيطان، إضافةً إلى ضرورة التواصُل مع الأطراف الدوليَّة والعربيَّة للضغط على إسرائيل؛ من أجل التقيُّد بقرارات الشرعيَّة الدوليَّة، وهو ما يضمنُ إقامةَ دولةٍ فلسطينيَّةٍ على الأراضي المُحتلة عام 1967.

خامسًا: دراسة (اشتية، 2017) بعنوان: المُستعمرات الإسرائيليَّة وتآكُل حلّ الدولتين.

يُوضِّح اشتية في كتابه حقائقَ تتعلَّق بالمشروع الاستيطانيّ الإسرائيليّ وتمدُّد الاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلة، ويرصدُ تزايُدَ الكتل الاستيطانيَّة بعد حرب عام 1967 وصولًا إلى الوقت الذي يتمُّ فيه إجراء الدِّراسة الحاليَّة، وتبرز أهميَّة كتاب اشتية في التعرُّف على الخطط الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة، فيُعرِّف بخطة حزب العمل الإسرائيليّ للاستيطان في منطقة الأغوار الفلسطينيَّة وإنشاء ممرٍّ مفتوح مع الأردن، كذلك يتناول المُبرِّراتِ والحُججَ الأمنيَّة التي تستخدمها إسرائيل لتسويغ سياساتها التوسُّعيَّة، ومنها – مثلًا – بحثُ إسرائيل عن حدودٍ آمنةٍ تمكِّنها وفقًا لادِّعاءاتها من الدفاع عن أمنها، ولا يتحقَّقُ وصولها إلى حدودٍ آمنةٍ إلا بالاستيطان، كذلك يُبيِّن المشاريع الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة، إضافةً إلى تركيزه على موضوع الاستيطان في مدينة القدس التي يعتبرُها الفلسطينيون عاصمتهم المُستقبليَّة، ويُطالبون بها كأساسٍ لحلِّ الدولتين، بينما تُسارع إسرائيل إلى عزلها عن الفلسطينيِّين وامتدادها الفلسطينيّ.

سادسًا: دراسة (البطاينة، 2017) بعنوان: أثرُ الاستيطان الإسرائيليّ على التسوية السلميَّة.

تتجلَّى الاستفادةُ من دراسة البطاينة في التعرُّف على التأثير الذي يخلفه الاستيطان الإسرائيليُّ على عمليَّة تسوية الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتُوضِّح فرضيَّة الدِّراسة العلاقة الارتباطيَّة السلبيَّة الموجودة بين النشاط الاستيطانيّ وإمكانيَّة الوصول إلى السلام، فازدياد النشاط الاستيطانيّ التمدديّ يُؤثِّر سلبًا على مُستقبل عمليَّة السلام وتحقُّقها، كما تُفيد الدِّراسة من جهةٍ أخرى في دراسة ظاهرة الاستيطان وكلٍّ من المواقف الدوليَّة واتِّفاقيات السلام. ومن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها البطاينة في دراستها: أنَّ مُستقبل إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ يتأثَّر سلبًا بعمليَّات الاستيطان الإسرائيليّ الذي يُؤدِّي إلى تقطيع أوصال الضفة الغربيَّة، وأنَّ إسرائيل سعت من خلال الاستيطان إلى كسب الوقت للتهرُّب من الاستحقاقات التي يفرضُها الالتزامُ بعمليَّة التسوية، إذ تسعى إلى فرض حقائقَ على أرض الواقع بواسطة إجراءاتها الاستيطانيَّة،

إضافةً إلى النتائج المُتعلِّقة بالإحصائيَّات المُتعلِّقة بالاستيطان، فقد زادت الكتل الاستيطانيَّة والمُستوطنات بما يتناقضُ مع اتِّفاقيات السلام المُتعدِّدة التي تمَّ توقيعها.

المبحث الأول

أولًا: الإطارُ المفاهيميُّ

- **الاستراتيجيَّة:** قدَّم ليدل هارت Liddel hart تعريفًا للاستراتيجيَّة يتشابكُ مع غيره من التعريفات الكلاسيكيَّة التي ربطت الاستراتيجيَّة بالمجالات العسكريَّة، فاعتبرها فنَّ توزيع الموارد العسكريَّة وتطبيقها بما يُحقِّق الأهدافَ المرجوَّةَ من السِّياسات الموضوعة، ويشير بذلك إلى مُختلف الآليَّات التي تحكمُ استخدام القوَّة العسكريَّة جنبًا إلى جنب مع الوسائل الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والنفسيَّة، كما عكست رؤيةُ هارت ديناميَّة التغيُّرَ التي بدأت تطرأ على الاستراتيجيَّة، إذ إنَّ التعريفَ الإجرائيَّ للاستراتيجيَّة أوسعُ من أنْ يكونَ لصيقًا بجذوره العسكريَّة فقط (ثابت، 2004: 11-12). ويُعرِّف سعود عابد الاستراتيجيَّة على أنها علمُ وفنُّ استخدام القوَّة الوطنيَّة، السِّياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة والمعلوماتيَّة من أجل تحقيق الأهداف الوطنيَّة (عابد، 2010).
- **الدورُ الاستراتيجيُّ للاستيطان الإسرائيلي:** تتمثَّل الأبعاد الاستراتيجيَّة للاستيطان في الحدِّ من إمكانات إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ من خلال مُصادرة الأراضي والمصادر الطبيعيَّة وتغيير الميزان الديمغرافيّ في الضفة الغربيَّة والقدس لصالح إسرائيل وتقويض العلاقات الفلسطينيَّة العالميَّة والإقليميَّة بفعل الحصار الإسرائيليّ السِّياسيّ والعسكريّ بحججٍ أمنيَّةٍ وعسكريَّةٍ لحفظ أمن المُستوطنات والمُستوطنين.

وقد أكَّدت دائرة شؤون المُفاوضات في مُنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة أنَّ الهدف من الاستيطان الإسرائيليّ هو إحداثُ تغييرٍ لمعالم ووضعيَّة الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلة من الناحيتين الجغرافيَّة والديمغرافيَّة، كما أنَّ إسرائيل تهدفُ من بناء المُستوطنات إلى مُصادرة الأراضي والمصادر الطبيعيَّة بطرقٍ غير قانونيَّةٍ لخنق الشعب الفلسطينيّ داخل جيوبٍ ضيِّقة، إضافةً إلى عزل القدس عن بقيَّة أراضي الضفة الغربيَّة، فالمُستوطنات الإسرائيليَّة تشكِّل التهديد الأخطر لإقامة الدولة الفلسطينيَّة المُستقلَّة، وتحدُّ من التواصُل الإقليميّ والنموّ

الاقتصاديِّ للدولة الفلسطينيَّة ما يَحُولُ دون تحقيق سلامٍ عادلٍ ودائم (عماد، 2020: 77).

- **القدس الشرقيَّة:** هي المناطقُ من مدينة القدس التي لم تحتلّها إسرائيل عقب نكبة عام 1948 وظلَّت تحت السيطرة الأردنيَّة حتى عام 1967، وقد أكَّدت القيادة الفلسطينيَّة موقفها الثابت بأنَّ القدس الشرقيَّة عاصمةٌ للفلسطينيِّين وَفْق قرارات الشرعيَّة الدوليَّة ومُبادرة السلام العربيَّة (الجزيرة، 2017).
- **مشروع حلّ الدولتين:** يُشير مُصطلح حلّ الدولتين إلى تسوية الصِّراع الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ على أساس تقسيمٍ إقليميٍّ لمساحة فلسطين التاريخيَّة إلى دولتين – دولة فلسطين ودولة إسرائيل – ويستندُ هذا المُصطلح في صيغته السِّياسيَّة التي يتمُّ ترويجها على أساس إقامة الدولة الفلسطينيَّة على حدود الرابع من يونيو للعام 1967، وتشمل أراضي قطاع غزة والضفة الغربيَّة بما فيها القدس الشرقيَّة، وتُشكِّل نسبة 22% من إجماليِّ مساحة فلسطين التاريخيَّة، على أنْ تكونَ جنبًا إلى جنبٍ مع دولة إسرائيل وعلى أساس الاعتراف المُتبادَل بينهما، وتقوم دولةُ إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخيَّة، وهي قائمةٌ أساسًا منذ عام 1948 (السلعوس، 2018: 19–20).

المبحث الثاني

نبذة تاريخيَّة عن التوسُّع الإسرائيليِّ وعن التمدُّد الاستيطانيِّ بعد حرب 1967م.

شرعت السُّلطات الإسرائيليَّة في أعقاب حرب عام 1967 في اتِّخاذ مجموعةٍ من القرارات والإجراءات المُتسلسلة لتنفيذ مُخطَّطاتها الاستيطانيَّة؛ من أجل إحكام السيطرة على الضفة الغربيَّة وإجراء تغييراتٍ قانونيَّةٍ وإداريَّةٍ بهدف التمهيد للاستيلاء على مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي لإقامة المُستوطنات عليها (عايد، 1997: 351). لم يَسِرْ النشاطُ الاستيطانيُّ خلال الفترة التي تلت حرب عام 1967 بذات الوتيرة، بل أخذ مُنحنياتٍ عدةً وتعدَّدت السِّياسات والإجراءات التي اتَّخذتها سُلطات الاحتلال في سبيله، فمنذ عام 1967 وحتى عام 1972 مارست إسرائيلُ عمليَّاتِ تهجيرٍ لسكان مجموعة من القرى الفلسطينيَّة، مثل: (بيت عوا، وبيت

نوبا . وبالو، وعمواس، وغيرها من القرى)، كما قامت الجرافات الإسرائيليَّة بتدمير وتجريف بيوت القرى المذكورة؛ بهدف طمس معالمها من أجل السيطرة على ما يزيد عن 58كم ^{2} من الأراضي، إضافةً إلى ذلك قامت إسرائيلُ بهدم حيّ الشرف المقدسيّ لاستبداله بحيٍّ يهوديٍّ (عبد الرحمن والزرو، 1990: 3). ويرى الباحث أنَّ إسرائيل نفَّذت ذلك ضمن استراتيجيَّتها الهادفة إلى تعديل الحدود وضمّ مزيدٍ من الأراضي الفلسطينيَّة إليها.

كان حزبُ العمل الإسرائيليّ هو المُسيطر على الحكومة الإسرائيليَّة خلال الفترة المُمتدَّة بين عامي 1972– 1974، وترأسه آنذاك ليفي أشكول، ومن ثمَّ ترأسته بعد ذلك جولدا مائير، وخلال الفترة المذكورة قام الحزب من موقعة بتشييد 11 مُستوطنة في منطقة "غوش عتصيون" وغور الأردن (المرجع السَّابق: 5).

وقد استغلَّت حكومة حزب العمل برئاسة إسحاق رابين خلال الفترة 1974– 1977 نتائجَ حرب أكتوبر لتصعيد النشاط الاستيطانيّ، إذ قامت بإنشاء 9 مُستوطناتٍ جديدة، ووصل عدد المُستوطنين في تلك الفترة إلى 2876 مُستوطن، بينما تركَّز الاستيطانُ خلالها في مناطق غوش عتصيون وغور الأردن كالفترة التي سبقتها، إضافةً إلى ذلك تمَّت إقامة مُستوطن في مناطقَ عدَّةٍ في القدس وحي اليهود ورامات اشكول وكلّ البيوت الشرقيَّة (صالح، 2009: 32–33).

شهدت إسرائيلُ تحرُّكًا يمينيًّا خلال الفترة الواقعة بين 1977– 1986 قاده حزب الليكود، تمَّ خلال هذه الفترة إنشاء 43 مُستوطنة، وزاد عدد المُستوطنين إلى 28.400 مُستوطن، وقد أقيمت 53% من هذه المُستوطنات على مناطقَ مأهولةٍ أصلاً بسكان فلسطينيّين في مدينتي نابلس ورام الله، بينما أقيمت 32.5% من هذه المُستوطنات على أراضي حبل الخليل وغزة، وقد شغلت نسبة المُستوطنات المُقامة على أراضي منطقة الأغوار نسبة 14%، وتمَّت إقامة مُستوطنةٍ واحدةٍ غوش عتصيون (المرجع السَّابق: 37– 38)، وممَّا سبق نرى أنَّ تزايُد وتضاعُف النشاط الاستيطانيّ في فترة صعود حزب الليكود إلى الحكم عام 1977 بالمُقارنة مع فترة حكم حزب العمال الإسرائيليّ.

أمَّا الفترة الواقعة بين عامَيْ 1986–1988؛ فقد تشكَّلت حكومةٌ ائتلافيَّةٌ من حزب العمل وحزب الليكود، وقد أنشأت خلال هذه الفترة 27 مُستوطنة جديدة، ليرتفع عدد

المُستوطنين إلى 69500 مُستوطن، وشيَّدت مجموعة من أخطر البؤر الاستيطانيَّة من بينها بسغات زئيف (عبد الرحمن والزرو، 1990: 8).

استمرَّت الحكومة الائتلافيَّة في الفترة 1988–1990 في سياسة التوسُّع الاستيطاني؛ فأقامت 5 مُستوطناتٍ إضافيَّة، ليرتفع عدد المُستوطنين إلى 81200 مُستوطن، وأقيمت المُستوطنات الخمس في الأراضي المُحتلة على النحو التالي: ثلاث مُستوطنات في مُحافظة رام الله، وواحدة في جبل الخليل، وواحدة في غوش عتصيون (المرجع السَّابق: 9).

يظهرُ ممَّا سبق سعيُ الحكومات الإسرائيليَّة وجهودها في تقديم تسهيلاتٍ لزيادة أعداد المُستوطنين بأكبر قدرٍ مُمكن؛ بهدف إخلاء الأراضي الفلسطينيَّة من سُكانها الأصليّين وإحلال المُستوطنين فيها، فلم تقمْ أيُّ حكومةٍ من الحكومات الإسرائيليَّة المُتعاقبة بالحدِّ من النشاط الاستيطانيّ تجاوبًا مع شروط الوصول إلى تسويةٍ سلميَّةٍ مع الفلسطينيّين، وعلى عكس ذلك زادت أعداد المُستوطنين؛ لتمكينهم وتوسيع نطاق سيطرتهم ووجودهم على الأراضي الفلسطينيَّة.

النشاطُ الاستيطانيُّ بعد توقيع اتِّفاقيَّة أوسلو

بدأت اتِّفاقيَّات السلام بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ في عام 1993، وعُرفت باتِّفاقيَّات أوسلو– وقد تضمَّنت اتِّفاقيَّات أوسلو موضوعات الأمن والاستيطان، إلا أنها لم تُوضِّح كيفيَّة التعامُل مع الاستيطان في المرحلة الانتقاليَّة، كذلك لم يتمّ التوصُّل إلى اتِّفاقٍ بشأن وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة، إذ أرجأت الاتِّفاقيَّاتُ الحديثَ عن موضوع الاستيطان وأجَّلته إلى حين مُناقشة قضايا الحلِّ النهائيّ إلى جانب قضيتي اللاجئين الفلسطينيّين والقدس. وقد أصدرت محكمة العدل الإسرائيليَّة العليا قرارًا في أعقاب توقيع اتِّفاقيَّة غزة – أريحا أولًا في واشنطن، يحكمُ بامتلاك إسرائيل منطقة الحرم القدسي، وهو ما يمكِّنها من التنصُّل من أيّ التزاماتٍ مُترتِّبةٍ على الحكومات الإسرائيليَّة بخصوص منع بناء مُستوطناتٍ جديدة، وقد عملت إسرائيل فعلًا على توسيع مُستوطناتها القائمة، وزادت بذلك أعداد المُستوطنين وأعداد البيوت في المُستوطنات الإسرائيليَّة على حساب السكان الفلسطينيّين وأراضيهم (إبراهيم، 2010: 99). ويُوضِّح ذلك تعمُّد إسرائيل تأجيل القضايا العالقة الأهم للفلسطينيّين والتي تأثَّرت بشكلٍ مُباشرٍ على مُستقبل إقامة دولةٍ فلسطينيَّة.

وقَّع حزبُ العمل الإسرائيليّ على اتِّفاقيَّات أوسلو في الوقت الذي عارض حزب الليكود اتِّفاق السلام مع الفلسطينيّين، فوجد حزب الليكود أمامه التزاماتٍ قانونيَّةً ودوليَّةً بعد أنْ وصل إلى الحكم بعد انتخابات عام 1996، فقام نتنياهو بالإعلان عن مشروع ألون – نتنياهو المُعدَّل، بينما عرض أرئيل شارون الذي شغل وقتها منصب وزير البنى التحتيَّة، خريطة شارون الأمنيَّة، بينما قدَّم وزير الدفاع الإسرائيليّ وقتها إسحاق مردخاي خطةً للحلِّ النهائيّ، ولم تُعْطِ هذه الخطط ما يتجاوز 45% من مُجمل مساحة الضفة الغربيَّة للفلسطينيّين والتي تمَّ تقطيع أوصالها مُسبقًا بواسطة المُستوطنات المُقامة على أراضي الضفة الغربيَّة (المرجع السَّابق: 100–101).

النشاطُ الاستيطانيُّ الإسرائيليُّ من العام 2006– 2009 بعد انتخابات المجلس التشريعيّ

تأثَّرت الحياة الفلسطينيَّة بمُجملها بنتائج الانتخابات التشريعيَّة الفلسطينيَّة القانية، سواء من الناحية السِّياسيَّة أو حتى النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فقد اختلقت إسرائيل حينها هلعًا وفزعًا على المُستوى الدوليّ بسبب فوز حركة حماس، وحشدت الرأي العامَّ العالميَّ من أجل فرض حصارٍ على الفلسطينيّين، وبدورها كثَّفت من وجود الحواجز العسكريَّة في الضفة الغربيَّة، إضافةً إلى ذلك استغلَّت إسرائيل انشغال الفلسطينيّين بترتيب أوضاعهم الداخليَّة وتشكيل الحكومة الفلسطينيَّة وكلّ ما ترتَّب على ذلك من خلافاتٍ وأحداثٍ أخطرُها الانقسام السِّياسيُّ والجغرافيُّ بين الضفة الغربيَّة وقطاع غزة، فقامت بزيادة أعداد المُستوطنات الإسرائيليَّة وزيادة أعداد سُكانها من المُستوطنين وبشكلٍ خاصٍّ في مدينة القدس، وعليه فقد وصلت وتيرة الاستيطان إلى أعلى مُستوياتها قبل تسلُّم الحكومة الجديدة في عام 2009 الحكمَ في إسرائيل (موقع عرب 48، 2010).

النشاطُ الاستيطانيُّ والحرب على لبنان عام 2006 والحرب على غزة عام 2009

سعت الحكومةُ الإسرائيليَّةُ في عهد رئاسة أولمرت لها خلال الفترة بين الأعوام 2006– 2009 إلى زيادة أعداد المُستوطنين، فوصل عدد المُستوطنين خلالها إلى 50 ألف

مُستوطن في الضفة الغربيَّة، وقد هيَّأت حكومة أولمرت الطريقَ لحكومة نتنياهو التي تَلَتْهَا لإنشاء مزيدٍ من الوحدات السكنيَّة في الضفة الغربيَّة بما يصل إلى 3200 وحدة سكنيَّة، إضافةً إلى بناءِ ما يُقارب 20 بؤرة استيطانيَّة، ومن هنا نلحظ أنَّ سياسات الحكومات الإسرائيليَّة هي سياسةٌ واحدةٌ تنتهج استراتيجيَّةً مُوحَّدةً تخدم التوسُّع والبناء الاستيطاني على الأراضي الفلسطينيَّة.

وفي تقريرٍ صدر عن مركز بيتسيلم صدر سنة 2010 أفاد أنَّ عدد المُستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربيَّة يصلُ إلى نحو نصف مليون، وأنَّ 300 ألف منهم يسكنون في 121 مُستوطنة مُعترف بها من قبل وزارة الداخليَّة الإسرائيليَّة، و 100 بؤرة استيطانيَّة لم تعترفْ بها من الحكومة الإسرائيليَّة، إضافةً إلى أنَّ 42% من أراضي الضفة الغربيَّة تتبع لسيادة هذه المُستوطنات، ويسكن الجزء المُتبقِّي من المُستوطنين في 12 مُستوطنة تخضع لنفوذ بلديَّة القدس، كما أنَّ 21% من أراضي المُستوطنات هي ملكيَّات فرديَّة للفلسطينيّين، ومن خلال ما سبق يتأكَّد أنَّ إسرائيل تقوم قصدًا باعتداءاتها ضدَّ الفلسطينيّين وحقوقهم بهدف فرض سيطرتها عنوةً على أراضيهم لفرض حقائقَ جديدةٍ على أرض الواقع.

النشاطُ الاستيطانيُّ بعد عام 2019

وفي التقرير الإحصائيّ الأخير الصَّادر عن جهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ عام 2019م حول الاستيطان الإسرائيليّ في الضفة الغربيَّة، تُشير البيانات إلى أنَّ عدد المُستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة وصل إلى 151 مُستوطنة إسرائيليَّة في نهاية العام 2019 مُوزَّعة على مُحافظات الضفة الغربيَّة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020: 21)، وصل عدد المُستوطنين حتى نهاية العام 2019 في الضفة الغربيَّة 688,262 مُستوطن غالبيتهم العظمى يسكنون في مُحافظة القدس، حيث بلغ عدد المُستوطنين بها 316,178 مُستوطن، لتحتلَّ مُحافظة رام الله والبيرة الترتيب الثاني من حيث عدد المُستوطنين المُقيمين بها، والذي يبلغ 136,854 مُستوطن، بينما تعدُّ مُحافظة طوباس والأغوار الشماليَّة أقلَّ مُحافظات الضفة الغربيَّة، حيث بلغ عدد المُستوطنين المُقيمين على أراضيها 2465 مُستوطن (المرجع السَّابق: 22).

أبرز الخطط والمشاريع الاستيطانيَّة

ستقوم الورقة البحثيَّة بالتحدُّث عن أبرز وأهمِّ المشاريع الاستيطانيَّة التي أقامتها إسرائيل في القدس الشرقيَّة وعلى أراضي حدود عام 1967 في الضفة الغربيَّة وَفْق التالي:

أولاً: مشروع القدس الكبرى:

يعدُّ مشروع القدس الكبرى وما تمَّ إنجازه في هذا المشروع في عام 2020 من أهمِّ ما يمكنُ الحديث عنه؛ وذلك لِمَا تحمله مدينة القدس من أهميَّةٍ سياسيَّةٍ ودينيَّة، فقد انطلق المشروع بعد حرب عام 1976 (أبو عرفة، 1985: 128–129) بالتزامُن مع بَدْء حكومة دولة الاحتلال الإسرائيليّ بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ المشروع، فقد استند البرنامج على ثلاثة محاورَ أساسيَّةٍ تتمثَّل فيما يلي:

- **الأراضي:** وهي تُشكِّل البنية الأساسيَّة للمشروع، ويتجلَّى في المساحات المُتزايدة التي حَرَصَتْ الحكومات الإسرائيليَّة المُتعاقبة على اعتمادها وإدراجها بصورةٍ عامَّةٍ تحت مظلتها، وبشكلٍ خاصٍّ حجم الأراضي التي استهدفتها، وتمَّ ذلك من خلال السمسرة والاحتيال ومُصادرة الأراضي، وقد بدأت عمليَّات المُصادرة بتاريخ 6/9/ 1967؛ أي بعد أربعة أيام من إصدار أوامرَ عسكريَّةٍ بحقِّ أهالي حارة المقاربة والشرف وبني داود والميدان من أحياء البلدة القديمة؛ لإخلاء بيوتهم من أجل نسفها وإزاحة ركامها ومُصادرة الأراضي المُقامة عليها البيوت والتي بلغت مساحتها نحو 116 دونم؛ وذلك لبناء حيٍّ استيطانيٍّ عليها وتوسعة حائط البراق، وقد كلَّفت السُّلطات الإسرائيليَّة اللجنةَ الهندسيَّة المُختصَّة بوضع خطةٍ تُناسب المشروع الذي صدرت نتائجه عام 1968 (الخالدي، 2002: 13)، وفي إطار المشروع ذاته قامت السُّلطات الإسرائيليَّة بإحكام سيطرتها على أكبر قدرٍ من الأراضي الفلسطينيَّة بتنفيذ عمليَّات المُصادرة وتحت حُجَجٍ وذرائعَ أمنيَّةٍ خصَّصتها للمناطق الخضراء في مدينة القدس واستغلالها أيضًا من أجل بناء المُستوطنات (أبو جابر وآخرون، 1997: 49).
- **السكان:** يعدُّ محور السكان المحورَ الثانيَ الذي انطلق منه المشروع في فعالياته، إذ تمَّ وضعُ خُططٍ وبرامجَ من أجل حشد واستقطاب ما يصل إلى مليون مُستوطن تقريبًا في نهاية المدَّة التي حُدِّدت لتنفيذ المشروع، ومُقابل ذلك تمَّت مُمارسة سياسات التضييق

والتهجير القسريّ على السكان الفلسطينيّين؛ بهدف الوصول إلى توازُنٍ ديمغرافيٍّ يصبُّ في مصلحة المُستوطنين حاضرًا ومُستقبلاً (المرجع السَّابق: 49)، إذ وصل مُعدَّل النموِّ السكانيّ للسكان العرب في مدينة القدس في عام 1969 إلى 69000 نسمة، بينما كان عدد السكان اليهود 198000 نسمة، أمَّا في عام 2020 فقد بلغ عدد سكان مدينة القدس العرب 250000 نسمة، في حين زاد عدد المُستوطنين فيها إلى 750000 نسمة (أبو بكر، 2021: 560–595).

- **الاستيطان:** يُشكِّل الاستيطانُ المحورَ الثالثَ الذي نفَّذت إسرائيل من خلاله مشروع القدس الكبرى، وقد بدأَ هذا المشروع من داخل مدينة القدس ليحقِّقَ أهداف المشروع وليستوعبَ تدفُّق المُهاجرين اليهود بين الحين والآخر (أبو جابر وآخرون، 1997: 110)، إذ تمَّت إقامة مُستوطنة كفار عتصيون في العام 1967، وهي أولُ مُستوطنةٍ تمَّ إنشاؤُها بعد حرب عام 1967، إضافةً إلى الحيّ اليهوديّ الذي أقيم عام 1968، وكذلك تشييد الجامعة العبريَّة والتلة الفرنسيَّة ورامات أشكول وعطروت وغيرها من المُستوطنات الإسرائيليَّة (المرجع السَّابق: 111)، وقد أفاد تقريرٌ لوزارة الداخليَّة الإسرائيليَّة ودائرة الأراضي الإسرائيليَّة نشرته خلال الربع الأول من العام 2020 أنَّ عدد الوحدات الاستيطانيَّة في مدينة القدس قد بلغ 4074 وحدة استيطانيَّة مُقامة على ما يُقارب 2296 دونم من مساحة الأراضي.

أبعاد مُخطَّط مشروع القدس الكبرى

تتجلَّى أبعاد مشروع القدس الكبرى في البعدَيْن الرئيسَيْن وَفْقَ التالي:

أولًا: البعد الاستراتيجي: تشكِّل إقامةُ خطٍّ دفاعيٍّ متينٍ أساسَ فكرة البُعد الاستراتيجيّ، وعليه جهَّزت إسرائيل خطَّها الدفاعيَّ بأحدث التقنيات العسكريَّة ليتحصَّن في نطاقه أعدادٌ كبيرةٌ من المُستوطنين الذين يشكِّلون وفقًا للقادة الإسرائيليّين البنية الأساسيَّة للجيش الإسرائيلي، وهو ما أدَّى إلى عزل المناطق التي بضمنها المشروع بامتدادَيْها الشماليّ والجنوبيّ ما يجعلها قادرةً على رصد أيّ تحرُّكٍ مُعَادٍ على خطِّ المُواجهة مع الجبهة الأردنيَّة وصدِّ أيّ تحرُّكٍ عسكريٍّ قد يستهدف قوات الاحتلال الإسرائيليّ بمُجرَّد اجتيازه لنهر الأردن، وذلك بالاستخدام الأمثل للطاقات البشريَّة الشابة التي

رصدت لأجلها برامج التوجيه المعنويّ والتي تتضمَّن الشعارات القوميَّة والدينيَّة وتشملُ أهمَّ وحدات الجيش الإسرائيليّ تحت مظلة الاستيطان المدنيّ (الفر، 1995: 68- 70).

وهو ما يبيّن انسجامًا مع الأهداف العسكريَّة الإسرائيليَّة، وقد لجأت الأجهزة الإسرائيليَّة القائمة في التخطيط والتنفيذ إلى قمم الجبال والتلال والممرَّات المهمَّة لتسهيل عمليَّاتها الدفاعيَّة وعمليَّات المُناورة في الأراضي التي يشملها المشروع، وهي مواقعُ تُناسب بناء التجمُّعات الاستيطانيَّة التي جاءت بأغلبيتها على شكل عناقيد من المُستوطنات المُتقاربة لتجمع أكبر أعداد من المهاجرين اليهود (أبو بكر، 2021: 604)، وفي إطار سعيها لتعزيز البنية الخاصَّة بمشروعها العسكريّ وتسهيل حركات وحدات جيشها ووحدات الأمن فيه، قامت سُلطات الاحتلال الإسرائيليّ ببناء مجموعةٍ من المُعسكرات وأعداد من أبراج المُراقبة، وأسَّست – إضافةً إلى ذلك – شبكةً من الطرق والجسور والأنفاق ومحطات الإنارة والنقل والوقود، وحَرَصَتْ أيضًا على ربط تجمُّعاته الاستيطانيَّة بالمُستوطنات الإسرائيليَّة في الأراضي المُحتلة عام 1948 وبمدينة القدس؛ ليصعبَ بشكلٍ كبيرٍ اختراقُها عسكريًّا (المرجع السَّابق: 605).

ثانيًا: البُعد السِّياسي: يعدُّ البُعد السِّياسيُّ الغايةَ الثانيةَ من غايات المشروع، وقد سعت إسرائيل إلى تحقيقها على محورين، وهما كالآتي:

المحور الأول: يتمثَّل هذا المحورُ في استمرار تكريس إسرائيل لفكرة تهويد فلسطين بشكلٍ عامٍّ ومدينة القدس بشكلٍ خاصٍّ، وهو مارسته الحركةُ الصهيونيَّة ميدانيًّا منذ قدومها إلى فلسطين، فسعت بشكلٍ دائمٍ إلى تحقيق غايتها المُتمثِّلة بطمس كلّ ما هو عربيٌّ وإسلاميٌّ في فلسطين وإضفاء الطابع اليهوديّ عليه، وقد أصدرت – إضافةً إلى ذلك – مجموعةً من الأوامر العسكريَّة للحدِّ من توسُّع العمران الفلسطينيّ في المواقع العربيَّة المدنيَّة والريفيَّة والبدويَّة المأهولة (أبو عرفة، 1985: 127).

المحور الثاني: يسعى الاحتلالُ إلى تحقيق فرضه لواقعٍ سياسيٍّ تعترف به المُنظَّمات الدوليَّة وتدعمه دول العالم، وعلى رأسها الولايات المُتحدة الأمريكيَّة، وقادر على تجاوُز القرارات الدوليَّة المُؤيِّدة للحقوق العربيَّة، بل وتقييد المُفاوض العربيّ من خلال تغيير الوقائع على الأرض بما يصعب من إمكانيَّة تغييرها في ظلّ نظامٍ عالميٍّ مُنحاز بشكلٍ سافرٍ لإسرائيل (أبو بكر، 2021: 608).

ثانيًا: مشاريع الاستيطان في الضفة الغربيَّة:

(1) خطة ألون: تولَّى ليفي أشكول رئاسة أول حكومة بعد انتهاء حرب عام 1967 عن حزب العمل الإسرائيليّ، وكانت من ضمن أولى قرارات الحكومة بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء الحرب قرارٌ ينصُّ على ضمِّ القدس الشرقيَّة وإخضاعها لقضاء إسرائيل وإدارتها، كذلك التَّمهيد لبَدْء إقامة المُستوطنات في الضفة الغربيَّة ما يمثِّل شرقي الخط الأخضر، والخط الأخضر هو الحدُّ الفاصل بين أراضي فلسطين التي احتلَّتها إسرائيل عام 1948 والأراضي المُحتلة عام 1967، جاء القرارُ بضمِّ القدس كتنفيذ لتطلُّعات الحركة الصهيونيَّة والتي ترمي إلى جعل القدس عاصمةً مُوحَّدةً لإسرائيل، وهو ما أدَّى إلى مُصادرة إسرائيل لمساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي الفلسطينيَّة المُحيطة بمدينة القدس لتركِّز عليها كنقطة أساس في بَدْء مشروعها الاستيطانيّ الضخم في الضفة الغربيَّة (روبنشتاين، 2005: 36– 37). انطلق المشروع تحت اسم خطة ألون، وقد ركَّزت هذه الخطة على الاستيلاء على أكبر مساحةٍ من الأراضي الفلسطينيَّة في منطقة الأغوار المُحاذية لحدود الأردن، لتشكِّلَ بذلك حزامًا يفصل بين الضفتين الشرقيَّة والغربيَّة (المرجع السَّابق: 38)، ومن هنا يرى الباحث أنَّ إسرائيل استغلَّت القوَّة التي اكتسبتها من انتصارها في حرب 1967، إذ حاولت بعدها السيطرةَ على أكبر مساحةٍ من الأراضي الفلسطينيَّة قادرة مُستقبلاً على استيعاب المُستوطنات وأيّ أعدادٍ من المُستوطنين.

لم يلتفتْ أشكول إلى حساب التكاليف السِّياسيَّة المُترتِّبة على النشاط الاستيطانيّ الإسرائيليّ، إذ اندفع نحو مُصادرة الأراضي ونهب مصادرها المائيَّة الغنيَّة، وقد ركَّز على تقوية قدرات الجيش الإسرائيليّ الدفاعيَّة (أبو عرفة، 1981: 256).

يتضحُ من خلال دراسة مشروع ألون أنَّ المشروع يهدفُ لضمِّ أكبرِ ما يمكن ضمُّه من مساحة أراضي الضفة الغربيَّة وتقسيمها إلى قسمٍ شماليٍّ وقسمٍ جنوبيٍّ؛ وذلك بهدف السيطرة على أكبر مساحةٍ مُمكنة، وتقطيع أوصال الضفة الغربيَّة، وقد حَرَصَتْ الحكومة الإسرائيليَّة وفقًا لخطة ألون على الابتعاد عن الأماكن العربيَّة؛ وذلك حتى تضمنَ قدرتها على الحفاظ على يهوديَّة الدولة العبريَّة (المرجع السَّابق: 240)، إضافةً إلى ذلك كي تضمن البعدَ عن احتكاك الإسرائيليّين بالفلسطينيّين ولتتفادى أعمال المُقاومة الفلسطينيَّة.

برَّر ألون أهدافه الاستيطانيَّة خلال تلك الفترة بِحُجَجٍ أمنيَّة، إضافةً إلى الإبقاء على المُستوطنات حتى وإن تمَّ التوصُّل مُستقبلًا إلى حلولٍ سياسيَّة، فالمُستوطنات بالنِّسبة له ستكون خارج أيّ حل، وقد صرَّح خلال وجوده في منصب وزير العمل عام 1967 بقوله: "في الوقت الذي لم تُحدِّد فيه الحكومة الإسرائيليَّة مصيرَ الأراضي الفلسطينيَّة ولم تبحثْ في تحديد الحدود، لا يستطيعُ أحدٌ منع الأعمال الضروريَّة من أجل الأمن، هذه الأعمال التي يجب أنْ تُحدث تغييراتٍ مطلوبةً لمصلحة الأمن الإسرائيليّ في نطاق أيّ حلٍّ مُحتمل (غلمي، 2001: 155).

(2) **مشروع موشيه ديان – وزير الحرب – بعد حرب عام 1967م:** اعتمد مشروع موشيه ديان على مُصادرة الأراضي الفلسطينيَّة بِحُجَجٍ عسكريَّة وأمنيَّة، وقد ابتعدت الخطة عن الأراضي المأهولة بالتجمُّعات السكنيَّة الفلسطينيَّة؛ كي تتجنَّبَ ردود الفعل على المشروع، وحتى يتمَّ تمريره بهدوء، حيث يهدفُ المشروع إلى تحويل الأراضي الفلسطينيَّة إلى مُعسكراتٍ للجيش الإسرائيليّ، ومن ثم تحويلها إلى مُستوطناتٍ فيما بعد (المرجع السَّابق: 154).

(3) **الخطط والمشاريع الاستيطانيَّة في ظلِّ حكم حزب الليكود عام 1977–1984:** تسلَّم حزب الليكود الحكمَ في إسرائيل خلال الفترة المذكورة، وحينها تمَّ إعداد مجموعةٍ من المشاريع الاستيطانيَّة الهادفة إلى الحصول على أكبر مساحةٍ يمكنُ السيطرة عليها من أراضي الضفة الغربيَّة، وبناءً على ذلك أقام ما يصل إلى 93 مُستوطنة في الضفة الغربيَّة، وهو ما يُشكِّلُ نسبةً 60% من مُجمل المُستوطنات التي أقيمت خلال تلك الفترة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، 2010: 25)، كان من أبرز هذه المشاريع:

- **خطة شارون:** مثَّلت عودة حزب الليكود للحكم عام 1977 انتصارًا للمُستوطنين، حيث تبنَّى الحزب شعار "رفع العلم فوق كلِّ قدم"، وتطبيقًا لبرنامج الحكومة الليكوديَّة وشعاراتها – أقدمت على تبنِّي خطة مُحاصرة التجمُّعات السكنيَّة الفلسطينيَّة، وشجَّعت على البناء الاستيطانيّ داخل الأحياء العربيَّة، والتي كان لها بالغُ الأثر في تهويد الحرم الإبراهيميّ في الخليل، ومُحاولة السيطرة على بعض المناطق في مدينة نابلس، مثل منطقة بئر يعقوب، وقبر يوسف، وتكثيف الاستيطان داخل القدس (غلمي، 2001: 77).

لم يكتفِ الليكود في تلك الفترة بالتشجيع على الاستيطان وحسب، بل عَمِلَ على إقامة مُستوطناتٍ كبيرةٍ لاستيعاب أعدادٍ كبيرةٍ من المُستوطنين بالاستناد إلى فلسفة الحزب الاستيطانيَّة، وتضمَّنت هذه المُستوطنات مرافقَ ونشاطاتٍ سياسيَّةً وأمنيَّةً واقتصاديَّة؛ منها مُستوطنة أرئيل، وبيت إيل، وقرنيه شمرون، وغيرها. وضاعفت الحكومة في هذه الفترة من أعداد المُستوطنات في الضفة الغربيَّة في الفترة الواقعة ما بين 1977– 1984، ممَّا يُعطي صورةً واضحةً عن عقليَّة الحزب الصهيونيَّة وتجذُّر الفكر الاستيطانيّ في مُنطلقاته وفلسفته (المرجع السَّابق: 162–163).

وقد مثَّل أرئيل شارون أحد وزراء الحكومة الليكوديَّة – وزيرًا للزراعة، أحد الأركان الرئيسيَّة للاستيطان، وكان رئيسًا للجنة الوزاريَّة العليا للشؤون الاستيطانيَّة. وقد وضع خطةً للاستيطان لمدَّة عشرين عامًا، تهدفُ بشكلٍ رئيسٍ إلى الاستيلاء على أكبر مساحةٍ من أراضي الضفة الغربيَّة، والتي عُرفت باسم "خطة شارون" في عام 1977، والتي تهدفُ بشكلٍ رئيسٍ إلى إقامة سلسلةٍ من المُستوطنات من شمال الضفة الغربيَّة حتى جنوبها؛ بهدف عزل التجمُّعات السكنيَّة العربيَّة عن بعضها البعض، وتستوعب أكبرَ عددٍ من المُستوطنين، حيث كان يُقدَّر العدد بمليوني يهوديٍّ خلال العشرين عامًا؛ أي الفترة التي نصَّت عليها الخطة (أبو عرفة، 1981: 241).

بالرَّغم من اختلاف البرامج السِّياسيَّة للأحزاب الإسرائيليَّة التي تناوبت على الحكم، فإنها توحَّدت في مسألة الاستيطان وسياساته؛ لخدمة السِّياسة الإسرائيليَّة العامَّة، ورغم تعدُّد المشاريع والخطط الاستعماريَّة، فإنها اتفقت على الهدف والرؤية، وهي "السيطرة على أكبر مساحةٍ من الأرض"؛ لأنَّ الضفة الغربيَّة – وَفْق رؤية الحكومات المُتعاقبة – تُمثِّل عمقًا استراتيجيًّا لإسرائيل.

الحقائقُ التي فرضها الاستيطانُ على أرض الواقع

بتولِّي حزب الليكود الحكمَ في 31 مارس سنة 2009 برئاسة بنيامين نتنياهو بدأ في تنفيذ سياساتٍ وخطواتٍ عمليَّةٍ على أرض الواقع في كلٍّ من الضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة، لتثبت أنَّ هنالك نيَّةً واضحةً لدى الاحتلال في توظيف الاستيطان لتقويض حلِّ الدولتين بشكلٍ

مُمنهجٍ وجعله أمرًا مُستحيلًا، وستتحدَّث هذه الدِّراسة عن أبرز تلك الإجراءات التي اتخذها الاحتلالُ لتفرضَ حقائقَ جديدةً على أرض الواقع، وهي:

أولًا: استراتيجيَّة زيادة عدد المُستوطنين:

بلغ عدد المُستوطنين في المناطق المُحتلَّة – بما فيها القدس – أكثر من 688,262 مُستوطن، وهذا الرقم يعني تغييرًا جديًّا في ميزان القوى الديمغرافيّ في هذه المناطق، ويمكن اعتباره استراتيجيَّة فعالة؛ ليس فقط لمنع نشوء كيان سياديٍّ فلسطينيٍّ، بل لتحصين دولة "إسرائيل" ذاتها بوجه التغيُّر الديمغرافيّ الأشمل في كلِّ فلسطين والذي يُشير إلى توازُن عدديٍّ بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين". كما أنَّ الانتشارَ المكانيَّ للمُستوطنات على شكل عناقيدَ مُمتدَّةٍ في قلب الضفة الغربيَّة، وفي مُحيط مدينة القدس والأغوار، وعلى شكل كتلٍ مُترابطة، يعني بأنَّ أيَّ حديثٍ عن دولةٍ فلسطينيَّةٍ قد تجاوزته الوقائع، وسيدور الحديث عن "كاريكاتور" لدولة مُقطَّعة الأوصال، ولا تملكُ أيَّ مقدارٍ من السِّيادة أو الحقِّ الحصريّ باستخدام القسر، ولا تُمارس أيَّ مقدارٍ من التصرُّف بحيزها وجغرافيتها (أيوب، 2022).

ثانيًا: الانتشارُ الجغرافيُّ للاستيطان في الضفة الغربيَّة:

وَفْقَ التقرير الإحصائيّ الأخير الصَّادر عن جهاز الإحصاء المركزيّ الفلسطينيّ عام 2020 حول الاستيطان الإسرائيليّ في الضفة الغربيَّة، تُشير البيانات إلى أنَّ عدد الكتل الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة وصل إلى 151 مُستوطنة إسرائيليَّة في نهاية عام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021: 21)، وهو ما يُوضِّح استمرار العمل بالخطط الاستيطانيَّة التوسُّعيَّة في الضفة الغربيَّة، دون توقُّفٍ أو رادع، بالرَّغم من القرارات الدوليَّة والاتِّفاقيات التي تدين التمدُّد الاستيطاني.

ويتأكَّد ممَّا سبق سير إسرائيل وفقًا لخطة التزايد المُخطَّط لها دون أيّ رادع لتوسُّعها الاستيطانيّ، وبالرغم من مرور العديد من السنوات التي تمَّ خلالها إبرامُ مجموعةٍ من الاتِّفاقيَّات الدوليَّة وصدور مجموعةٍ من القرارات الدوليَّة التي تدين الاستيطان، فإنَّ أيًّا منها لم يكنْ قادرًا على إلزام إسرائيل وتطبيق هذا الاتِّفاقيات والقرارات.

ثالثًا: تقطيع أواصر الضفة الغربيَّة:

أدَّت السِّياسات والإجراءات العمليَّة الاستيطانيَّة في الضفة الغربيَّة إلى تقطيع أوصالها، حيث شرعت دولة الاحتلال الإسرائيليّ في تنفيذ مُخطَّطاتٍ استيطانيَّةٍ من شأنها أنْ تمزِّقَ وحدة أراضي الضفة الغربيَّة مُتمثِّلةً فيما يلي:

- **البُؤر الاستيطانيَّة:**

لم تقفْ إسرائيل عند إقامة مشاريعها ومُخطَّطاتها الاستيطانيَّة الرسميَّة التي ابتلعت الأراضي الفلسطينيَّة وهجَّرت سُكانها ومُلاكها الأصليين وحَرَمتهم من الوصول إلى أراضيهم أو الانتفاع منها، بل تعدَّى الأمر ذلك وصولًا إلى إقامة ما يُسمَّى بالبؤر الاستيطانيَّة، وتتشكَّل البؤر الاستيطانيَّة هذه إمَّا من المُستوطنين من تلقاء أنفسهم أو بدفع ودعم مُباشر من الحكومة الإسرائيليَّة؛ وذلك لتكونَ هذه البؤر نواةً استيطانيَّةً تقوم من خلالها إسرائيلُ بزيادة مساحة المُستوطنات (أريج، 2005).

مارست إسرائيلُ الخداع فيما يتعلَّقُ بالبؤر الاستيطانيَّة، وضلَّلت الرأي العامَّ الإسرائيليَّ الداخليَّ والخارجيَّ، وبذلت مجهودًا كبيرًا في سبيل ذلك، إذ إنها تدرك تمامًا الفرق بين المُستوطنات القانونيَّة وغير القانونيَّة التي يُطلق عليها اسم البؤر الاستيطانيَّة، إضافةً إلى ذلك تُحاول الحكومات الإسرائيليَّة منح المُستوطنات التي بُنيت منذ عام 1967 صبغةً قانونيَّةً حتى ترسّخ صورتها كمُستوطناتٍ شرعيَّةٍ؛ ولذلك فإنه لا وجودَ لاختلافٍ حقيقيٍّ بين المُستوطنات والبؤر الاستيطانيَّة (منصور، 2005: 175).

- **الحواجز العسكريَّة:**

تعمل الحواجز العسكريَّة الإسرائيليَّة على عرقلة حركة الفلسطينيّين في الضفة الغربيَّة وإعاقة حريتهم من أجل خدمة المُستوطنين والمُخطَّطات السِّياسيَّة والأمنيَّة الإسرائيليَّة، وتمثِّل هذه الحواجز عقابًا جماعيًّا من الفلسطينيّين وأداةً للانتقام منهم، فهي حواجزُ اصطناعيَّةٌ تتكوَّنُ من مجموعةٍ من الكتل الإسمنتيَّة الضخمة، وفي حالاتٍ أخرى من عوائقَ حديديَّةٍ تعمل على سدِّ الطرق أمام الفلسطينيّين في اتِّجاهَيْ ذهابهم وإيابهم، وتمنع المُشاة والسيارات من المرور إلا بعد مدَّة انتظار تُحدِّدها وبعد الفحص والتفتيش، إضافةً إلى الاعتداء عليهم في بعض الأحيان من الجنود الإسرائيليّين المُسلَّحين والمُتواجدين في أبراج المُراقبة في حالة تأهُّب

واستعداد لإطلاق النار على من يعبرُ الحاجز دون إذن منهم من خلف سواترَ ترابيَّةٍ وإسمنتيَّة تحصِّنهم (عوض، 2010: 8).

- **الطرق الالتفافيَّة:**

اتخذت الحكوماتُ الإسرائيليَّةُ المُتعاقبة كلَّ ما يلزم من إجراءاتٍ لتسهيل حركة ونقل المُستوطنين الساكنين في مُستوطنات الضفة الغربيَّة، وقد قامت من أجل ذلك بشقِّ طرق وشوارع في الأراضي الفلسطينيَّة؛ لضمان تحرُّك المُستوطنين بشكلٍ آمنٍ وبسلاسةٍ تامَّة، وأقيمت هذه الطرق لتحقيق مجموعةٍ من الأهداف، وهي وَفْق التالي:

1. السيطرة الإسرائيليَّة الأمنيَّة الكاملة على التجمُّعات الفلسطينيَّة داخل الضفة الغربيَّة وحصارها بمجموعةٍ من الشوارع والطرق الالتفافيَّة.
2. السيطرة بالقوَّة على التوسُّع العمرانيّ للقرى والمدن الفلسطينيَّة؛ لتتمكَّن من حصرها بما هو موجودٌ بهدف ضبط النموِّ السكانيّ للفلسطينيّين.
3. السعي إلى خلق فجواتٍ اجتماعيَّةٍ بين التجمُّعات العربيَّة بفعل عزلها عن بعضها البعض.
4. مُصادرة المزيد من الأراضي لتخضع للسيطرة الإسرائيليَّة، حيث تمَّ تخصيصُ ما يصل إلى 60 ألف دونم من الأراضي لشقِّ الطرق الالتفافيَّة الخاصَّة بالمُستوطنات.
5. إحداث تأثيراتٍ جانبيَّةٍ على البيئة والمصادر الطبيعيَّة وقطع الأشجار بشكلٍ دائمٍ من أجل شقِّ الطرق الالتفافيَّة والشوارع المُخصَّصة للمُستوطنات والمُستوطنين.

رابعًا: السيطرة على أكثر من نصف مساحة الضفة (المنطقة "ج"):

تقع مناطق "ج" على الغالبيَّة العظمى من أراضي الضفة الغربيَّة وتنتشر فيها، وتقع مناطق "ج" تحت سيطرة إسرائيل الكاملة وفقًا لاتِّفاقيَّة أوسلو الثانية، وبالاستناد إلى اتِّفاقيَّة أوسلو المُؤقَّتة في شهر سبتمبر عام 1995 والتي وقعت بين مُنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل، وتمَّ على أساسها تقسيم الأراضي الفلسطينيَّة إلى ثلاث مناطق (وفا، 2021)، ويعاني الفلسطينيُّون من مُشكلة بخصوص مناطق "ج"؛ إذ تُسيطر إسرائيل بشكلٍ كاملٍ تقريبًا على البناء والتخطيط وإنفاذ القانون في هذه المناطق، ويعيش في هذه المنطقة ما يُقارب من 32500 مُستوطن إسرائيلي في 135 مُستوطنة وما يصل إلى 100 بؤرة استيطانيَّة، ويأتي هذا مُخالفًا للقانون الدوليّ، ومن جهةٍ أخرى تشكِّل مساحة المناطق البلديَّة التابعة للمُستوطنات

تسعةَ أضعاف المناطق التي تُقام عليها المُستوطنات، وهو ما يعني المزيد من المساحة المُتاحة لتوسعة المُستوطنات (أوتشا، 2013: 1).

- **الاستيطان وحلّ الدولتين:**

يمتلك منطق الاستيطان في المناطق المُحتلَّة عام 1967 خصائصَ استعماريَّةً استيطانيَّةً تترجم فكرة المجال الحيويّ المعروفة ضمن نظريات الجيوبوليتكس الألمانيَّة، بهذا المعنى يتضحُ أنَّ المشروع الاستيطانيَّ التوسعيَّ العضويَّ هو نفيٌ نظريٌّ وتطبيقيٌّ لِمَا يُسمَّى دولة فلسطينيَّة، إذ إنَّ الاستيطان في هذه المناطق خلق بنيةً خاصَّةً وتحوَّل إلى ما يُشبه الدولة "دولة مُستوطنين" تتحكَّم بالحيِّز المكانيّ، وبالجغرافيا، ولها مكانةٌ قانونيَّةٌ استثنائيَّة (أيوب، 2022).

بناءً على تطوُّر الخطط والمشاريع الاستيطانيَّة على أرض الواقع؛ أصبح من الصعب من الناحية العمليَّة تطبيق مشروع حلِّ الدولتين؛ وذلك لأنَّ الاحتلالَ الإسرائيليَّ قوَّض فرص التوصُّل إليه – دولة للاحتلال الإسرائيليّ على أراضي فلسطين التاريخيَّة عام 1948، ودولة فلسطينيَّة على حدود أراضي الرابع من يونيو عام 1967– وهذا يدلُّ على عدم وجود رغبةٍ لدى دولة الاحتلال في تطبيق المشروع؛ لأنَّ الاستيطان يغزو أراضي الضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة (بشكار، 2022).

الخاتمة

قامت إسرائيلُ في توظيف الاستيطان بطريقةٍ استراتيجيَّةٍ مُمنهجة على أراضي فلسطين التاريخيَّة، وأيضًا على أراضي حدود عام 1967 وفي القدس الشرقيَّة بدعم من الحكومات الإسرائيليَّة المُتعاقبة، وذلك تحت حُجَجٍ وذرائعَ أمنيَّةٍ وعسكريَّةٍ حتى وصلت إلى أمرٍ واقعٍ يستحيل أنْ يتمَّ به تطبيق مشروع حلِّ الدولتين؛ وذلك لأنها هدفت من خلال الاستيطان إلى تقطيع الوحدة الجغرافيَّة للأراضي الفلسطينيَّة وخصوصًا أراضي الضفة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة، وذلك عن طريق إقامة المشاريع والبؤر الاستيطانيَّة وإنشاء الطرق الالتفافيَّة وشبكة المُواصلات ما بين التجمُّعات الاستيطانيَّة لربطها مع بعضها البعض، وقد سعت إسرائيل من خلال هذه الخطوات العمليَّة على الأرض إلى فرض سياسة الأمر الواقع لضمِّ هذه البؤر الاستيطانيَّة إلى إسرائيل عند الحديث عن حلٍّ جذريٍّ للقضيَّة الفلسطينيَّة، إضافةً إلى سيطرتها

على الموارد الطبيعية وخصوصًا المياه الجوفيَّة، كما أنَّ تناثر المُستوطنات على حدود الرابع من يونيو عام 1967م يَحُول دون رسم حدود على الأرض، وأيضًا مُمارسة سيادةٍ كاملةٍ ومُطلقة للدولة الفلسطينيَّة على أراضيها، وبهذا نرى أنَّ الاستيطان أحد الأدوات الأكثر نجاعة التي استخدمتها إسرائيل لفرض سيطرتها على مزيد من الأراضي الفلسطينيَّة، وأيضًا لهدم أيّ مشروع لحلِّ الدولتين على أرض الواقع.

التوصيات

- تفعيل دور الإعلام الفلسطينيّ في فضح المُمارسات الإسرائيليَّة، وتفعيل دور الإعلام العربيّ والدوليّ كذلك من خلال التركيز على الاستيطان وانتهاكاته في سبيل جعلها قضيَّة رأي عام، وتبيان خطورة الاستيطان وتأثيره على مُستقبل إقامة دولة فلسطينيَّة.
- مُضاعفة الجهود على المُستويين الإسلاميّ والعربيّ، وبشكلٍ خاصّ الجهود الفلسطينيَّة لوقف الاستيطان ومُواجهة الخطط الإسرائيليَّة وإمكانيَّات الصهيونيَّة المُسخَّرة لخدمتها، وفضح الانتهاكات الاستيطانيَّة الوحشيَّة والإرهابيَّة ضدَّ الفلسطينيّين.
- تعزيز صمود المقدسيّين من خلال تقديم دعمهم ماديًّا وماليًّا من خلال تفعيل صندوق القدس ودعم إنشاء مشاريعَ استثماريَّةٍ للمُستثمرين الفلسطينيّين والعرب في مدينة القدس وما حولها؛ سعيًا لوقف إسرائيل عن إكمال مُخطَّطها التهويديّ للمدينة.
- تُوصي الدِّراسة كادر المُفاوضات الفلسطينيَّ بضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم إيمان الحكومات الإسرائيليَّة بالسلام أو بردِّ الحقوق إلى أصحابها، فالمُفاوضات التي تتمُّ في ظلِّ تواصُل التوسُّع الاستيطانيّ لم ولن تُؤدِّيَ إلى إزالة المُستوطنات، فقد كان الاستيطانُ دومًا من العقبات الرئيسة أمام التقدُّم في استحقاقات التسوية.

قائمة المراجع:

أولاً: المُقابلات الشخصيَّة

1. أيوب، حسن (2022)، مُقابلة شخصيَّة، حول موضوع الأبعاد الاستراتيجيَّة للاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة وتأثيرها على حلِّ الدولتين، خلال الفترة 1967– 2020، مُحاضر في قسم العلوم السِّياسيَّة، جامعة النجاح الوطنيَّة، نابلس– فلسطين.
2. بشكار، أمجد (2022)، مُقابلة شخصيَّة، مُمثِّل الكتلة الإسلاميَّة الطلابيَّة في جامعة النجاح الوطنيَّة، حول موضوع الأبعاد الاستراتيجيَّة للاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة وتأثيرها على حلِّ الدولتين، خلال الفترة 1967– 2020.

ثانيًا: الكتب

1. أبو بكر، أمين (2021)، مشروع القدس الكبرى 1967– 2929، الهيئة الإسلاميَّة المسيحيَّة لنصرة القدس والمُقدَّسات، رام الله– فلسطين.
2. أبو جابر، إبراهيم وآخرون (1997)، قضيَّة القدس ومُستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّان – الأردن.
3. أبو عرفة، عبد الرحمن (1981)، "الاستيطان التطبيق العملي للصهيونيَّة"، المُؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع، 1981.
4. أبو عرفة، عبد الرحمن (1985)، تشكيل جديد للمدينة – دراسة عن المُخطَّطات الإسرائيليَّة لتهويد مدينة القدس، جمعيَّة الدِّراسات العربيَّة.
5. اشتية، محمد (2017)، المُستعمرات الإسرائيليَّة وتآكُل حلِّ الدولتين، مركز أبحاث مُنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة، رام الله – فلسطين.
6. ثابت، عمرو (2004)، الاحتواء المُزدوج وما وراءه: تأمُّلات في الفكر الاستراتيجيّ الأمريكيّ، مركز الإمارات للبحوث (2) والدِّراسات الاستراتيجيَّة، أبو ظبي– الإمارات العربيَّة المُتحدة.
7. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2020)، المُستعمرات الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة، التقرير الإحصائي السنوي للعام 2019.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ (2010)، المُستعمرات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة، رام الله – فلسطين.
9. حسين، عدنان (1989)، التوسُّع في الاستراتيجيَّة الإسرائيليَّة، ط1، دار النفائس، بيروت– لبنان.
10. الخالدي، وليد (2002)، التصدِّي من العهدة العمريَّة إلى كامب ديفيد الثانية، مُؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، بيروت– لبنان.

11. الشوبكي، بلال وآخرون (2020) بعنوان: إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوّة وحدودها، مركز رؤية للتنمية السِّياسيَّة، إسطنبول.
12. صالح، محسن (2009)، الترانسفير طرد الفلسطينيّين في الفكر والمُمارسات الإسرائيليَّة، مركز الزيتونة للدِّراسات والاستشارات، بيروت – لبنان.
13. عايد، خالد (1997)، الوجود الاستيطاني في الأراضي المُحتلَّة، مُؤسَّسة الدِّراسات الفلسطينيَّة، بيروت.
14. عبد الرحمن، أسعد، والزرو، نواف (1990)، موجات الغزو الصهيونيّ: صراع البقاء والجلاء 1882-1990، دار اللوتس للنشر والتَّوزيع، عمَّان- الأردن.
15. عماد، لبيد (2020)، الاستيطان التَّسوية ومُستقبل الدولة الفلسطينيَّة: من المُفاوضات العاثرة إلى أطروحات الحل المُتباينة، المركز الديمقراطي العربي للدِّراسات الاستراتيجيَّة والسِّياسية والاقتصاديَّة، برلين- المانيا.
16. الفر، يوسف (1995)، المُستوطنات والحدود مُؤتمر الاستيطان وتحدِّي السلام – القدس، مركز القدس للإعلام والاتِّصال، دار القدس للنشر والتوزيع، القدس – فلسطين.
17. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيَّة – الأراضي الفلسطينيَّة المُحتلَّة أوتشا (2013)، "المنطقة (ج) في الضفة الغربيَّة: مخاوف إنسانيَّة رئيسيَّة"، ورقة حقائق الأمم المُتحدة، القدس.
18. منصور، جوني، الاستيطان الإسرائيلي، ط1، مُؤسَّسة الأسوار، عكا، فلسطين، (2005).

ثالثًا: رسائل الماجستير والأبحاث

1. إبراهيم، بلال، (2010)، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربيَّة وأثره على التنمية السِّياسيَّة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنيَّة، نابلس- فلسطين.
2. البطاينة، دارين (2017)، أثر الاستيطان الإسرائيليّ على التسوية السلميَّة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
3. روبنشتاين، داني (2005) الاستيطانُ الإسرائيليُّ في المناطق المُحتلَّة عام (1967م)، مجلة قضايا إسرائيليَّة، 1، العدد الخامس.
4. السلعوس، علاء الدين (2018)، إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينيَّة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنيَّة، نابلس- فلسطين.
5. عوض، حسني (2010)، الآثار النفسيَّة والاجتماعيَّة النَّاتجة عن الحواجز الاحتلاليَّة الإسرائيليَّة لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، مجلة الدِّراسات النفسيَّة، العدد 8، جامعة القدس – القدس.
6. غلمي، محمد (2001)، تاريخ الاستيطان اليهوديّ في منطقة نابلس (1967-1998)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنيَّة، نابلس – فلسطين.
7. النحاس، فادي (2020)، إسرائيل ومُخطَّطات الضَّمّ – التفاصيل والأهداف، بحث منشور، مجلة شؤون فلسطينيَّة، العدد 280، القدس- فلسطين.

رابعًا: المواقع الإلكترونيَّة

1. صحيفة القدس العربي (2021)، إسرائيل تسيطر على 85% من مساحة فلسطين التاريخيَّة من أراضي الضفة الغربيَّة وترفع وتيرة الاستيطان، تاريخ دخول الموقع 4\2\2022: https://cutt.us/ofzHN
2. عابد، سعود (2010). الفرق بين الاستراتيجيَّة والجيواستراتيجيَّة. صحيفة الرياض، العدد 15349، تاريخ دخول الموقع 9/10/ 2022: https://bit.ly/3VhFOL1
3. قناة الجزيرة (2017)، **القدس الشرقيَّة**، تاريخ دخول الموقع:3\8\2022:**https://cutt.us/v03Sd**
4. معهد الأبحاث التطبيقيَّة أريج، (2005)"أريج يكشف حقيقة البؤر الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة في الضفة الغربيَّة"، تاريخ دخول الموقع 1\9\2021: https://cutt.us/98WDE.
5. موقع عرب 48 (2010)، ملوح والهندي في حديث شامل حول التيار الثالث والوضع الراهن، تاريخ دخول الموقع 15\9\2021: https://cutt.us/lZ1an
6. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيَّة وفا، البناء والهدم في مناطق C، تاريخ دخول 5\9\2021: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178